الكراهية الرقمية تمثلها وممارستها في الفضاءات الرقمية واستراتيجيات مواجهتها

حجام الجمعي[1]،

[1] جامعة أم البواقي، hadjameldjemai@gmail.com

Digital hate represents and practices in digital spaces and strategies of confrontation

Hadjam eldjemai 1

تاريخ الاستلام: 2021/11/22 تاريخ القبول: 2021/12/11 تاريخ النشر: 2021/12/30

ملخص:

ترصد هذه الدراسة لتفاقم ظاهرة الكراهية وتدقات خطاباتها في بيئة الاتصال الرقمية، بتتبع أركيولوجيا نشأتها ومسارات تحولاتها، من تمثلاتها في المخيال الفردي والجماعي في البيئات الاجتماعية التقليدية، وصولا لتجسيدها وممارساتها في الفضاءات الاتصالية الرقمية المفتوحة، مجسدة في منصات الإعلام الالكتروني بوسائطه الاتصالية المتعددة، وشبكات التواصل الاجتماعي. كما تستعرض خلفيات وأشكال ممارسة هذه الآفة التي أصبحت من أخطر الأوبئة الالكترونية التي تؤرق المجتمع الدولي وتتهدد النسيج الاجتماعي وتكبح الوثبة التاريخية لبناء المشروع المجتمعي وأنسنته ومأسسة الدولة. تتبع الدراسة منهج التحليل النقدي الشبكي، وتستعين بتوثيق الأفكار العلمية كمرجعيات لحلول ومقترحات لاحتواء الظاهرة ، عبر نشر قيم التسامح وتكريس ثقافة العيش المشترك. وخلصت الدراسة إلى أن التجريم القانوني وحده لا يكفي لوقف التدفقات الغرائزية والعدوانية والعشوائية لظاهرة الكراهية الرقمية، ويستدعي الأمر المرور نحو تكريس ثقافة التربية الرقمية واليقظة المعلوماتية لضمان التحول الرقمي الآمن واستدامة ثقافة الأنسنة والتآلف والتعارف، بقبول الاختلاف كقاعدة للتماسك المجتمعي وحوكمة البناء المؤسساتي للدولة.

الكلمات المفتاحية: الكراهية الرقمية،خطاب الكراهية، وسائط اتصالية، فضاءات رقمية ، الأنسنة .

Abstract:

This study monitors the exacerbation of hate speech in the digital communication environment by tracking the archeology of its origins and the paths of its transformations from its representations in the individual and collective imagination, in traditional social environments to its embodiment and practices in open digital communication spaces, embodied in electronic media platforms with multiple communication media and social networks. It also reviews the backgrounds and forms of practice of this scourge, which has become one of the most dangerous electronic epidemics that threaten the social fabric and curb the historical leap to build a community project and the foundation of the state. The study follows the approach of network critical analysis, and uses the documentation of scientific ideas through the digital communication environment as references to solutions and proposals to contain the phenomenon, through the dissemination of the values of tolerance and the dedication of the culture of co-existence, the study concluded that legal criminalization alone is not enough to stop the instinctive, aggressive and random flows of the phenomenon and calls for the passage towards the dedication of the culture of digital education and information vigilance to ensure safe digital transformation and the sustainability of the culture of humanity, harmony and acquaintance, by accepting difference as a solid rule for building community cohesion and building governance Institutional.

Keywords: Digital hatred, media hate speech, digital spaces, humanization .

مقدمة.

عرفت الإنسانية خلال القرن الماضي تطورات هامة ومذهلة طالت المركب الاتصالي بمختلف عناصره وبنياته الهيكلية والخطابية ، مما يفرض المواكبة العلمية ، والتكييف المستمر للمنظومات الثقافية والتشريعية، المنظمة للحياة العامة ، في مختلف جوانبها. ويعتبر الإتصال من أهم مظاهر هذا التحول في المجتمعات المعاصرة، كظاهرة ممتدة ومؤثرة في مختلف الظواهر الأخرى في وقتنا الراهن . إذ شهد الاتصال طفرة في بنيته المادية والهيكلية ومضامينه الخطابية والرسالية ، وساهم في تحقيق أعظم التحولات في تاريخ البشرية في مختلف المجالات المعيشية ومختلف الحقول المعرفية. ولاشك أن هذا التحول التكنواتصالي وتمظهرات البيئة الاتصالية الرقمية بأفضيتها الافتراضية كانت لها تأثيرات عميقة ، في بلورة أشكال وممارسات دائمة التجديد، في الاستخدام والتلقي ، للمحتويات وتطبيقات شبكات التواصل الاجتماعي ومخرجاتها. فالمحتويات الرقمية التي أصبحت تتدفق بسلاسة وبسرعة وآنية لاتزامنية انحرفت عن مساراتها ويتم استخدامها بممارسات سلبية وأحيانا عدائية مشحونة بالكراهية اتجاه الآخر ، سواء كان أفرادا أو جماعات أو هيئات أو أفكار ومعتقدات، أو بنى ثقافية رمزية ومادية.

ويطلعنا التاريخ عبر المنظورات الوظيفية لوسائل الإعلام ، على انخراط وتورط الصحافة ووسائل الإعلام في صناعة خطابات الكراهية، عبر الانتاج المكثف والنشر والترويج الموسع لمضامينها ، وفي مختلف المجتمعات وعبر مختلف المراحل والسياقات. فتاريخ الممارسة الصحفية، حافلة بالدعاية والتضليل والعنف الرمزي ضد والشعوب والجماهير والأفراد والأفكار والأشياء ، وضد الموروث الثقافي والحضاري الانساني. لكن تتباين فترات وسياقات ممارسة هذه الكراهية ، وتتباين قوة مساهمة الوسائل الإعلامية المختلفة في إذكاء هذا الوباء العالمي ، حسب طبيعة قوة السلطة المهيمنة والمالكة للترسانة الإعلامية. والملاحظ أن التطور العلمي والتقني والفني لمختلف وسائل الاعلام لم يوازيه ويواكبه تطور مهني نوعي ، يرتكز على معايير الممارسة المهنية، كالدقة والصدق والموضوعية والحياد والمسؤولية والانضباط الذاتي والتطوير الذاتي. وكذا الاسترشاد بأبجديات أخلاقيات المهنة الصحفية والإعلامية. وكنتيجة لتفاقم الممارسات غير المهنية ، وتعاظم النزعة التسلطية لوسائل الإعلام على الرأي العام ، واستمرارها على نهجها التضليلي والمتلاعب بالعقول ، والتوظيف السياسي والتجاري لخطابات الكراهية ، ستظهر ثقافة عدائية لدى الجماهير ، وتصبح الجماهير تمارس كراهية مضادة ، معاكسة لكراهية الإعلام ، ورغم الإقرار أنها في بداياتها كانت ضعيفة ، لكن التحول الثوري في الفضاء الاتصالي ، بظهور الأجيال الجديدة للأنترنت وظهور سلطة المستخدم الرقمي كمنتج لمختلف الخطابات والبنى النصية وبمستويات عالية من الحرية، عبر مختلف الفضاءات الرقمية والشبكات التواصلية الاجتماعية ، سيفاقم من تدفق خطابات الكراهية ومن مخاطرها ، لأنه سيعطيها أبعادا كثيرة ومتنوعة.

وبالتالي أصبحت وسائط الاتصال الجديدة ومختلف شبكات التواصل الاجتماعي ، منصات لبث خطابات الكراهية ونشر مشتقاتها الدلالية كالحقد والبغضاء والتطرف والعصبية الدينية والعرقية والهوياتية. الشيئ الذي فاقم مجموعة من الأوبئة الالكترونية ، والتي تتغذى من المستويات العالية للحرية الفردية والجماعية، والمستندة بدورها لأحقية الثقافات الفرعية المهمشة في تخوم المجتمع، والمحرومة من الظهور والتواصل في ظل الأنساق الاعلامية والثقافية التقليدية.

وهذا التطور في بنى الاتصال الهيكلية والخطابية سواء النصية المكتوبة والسمعية البصرية ، والتي تغرق الفضاءات المدوناتية الرقمية بكم هائل ولامتناهي من التفاعلات الرمزية غير المؤطرة وغير المهيكلة في أنساق واضحة وبمعالم معروفة وبأهداف محددة ، الشيئ الذي فاقم فوضى اتصالية ثورية ، غيرت من تراتبية عناصر المركب الاتصالي ونقلت المتلقي البسيط ، إلى موقع المرسل والمنتج للرسائل الاتصالية المدمجة ، التي تشمل معظم الأشكال الاتصالية القديمة والجديدة ، كالتدوين عبر الفيديو ، والبث الحي من مواقع الأحداث ونقل تفاصيل الحياة الخاصة كنمط إعلامي واقعي جديد ، في إطار ما يسمى الاتصال الجماهيري الذاتي .

فهذه التأثيرات وبتداعياتها المختلفة، تستدعي جهودا لترشيد الاستخدام وتأمين التلقي ، وتدخلا للضبط التشريعي لتنظيم وتأطير كل المستجدات هذه الممارسات في المجال الإعلامي والاتصالي ، فعملية التشريع عملية ضرورية للحفاظ على النظام وتوجيه الجهود الفكرية والسلوكية في مساراتها الصحيحة ، والاستمرار في دعم جهود التطوير ودمقرطة الحياة وصناعة ظروف الأنسنة والعيش المشترك ضمن فضاء عمومي أكثر استيعابا للتعددية والتنوع والاختلاف. لكن ورغم عدم تفاؤل بعض الباحثين بإمكانية التحكم والضبط التشريعي للفضاء السيبراني ، فهذا التقنين الذي "بدأ بالتدرج ورافقه الحذر الشديد ، اعتبره البعض في الكثير من الأحيان غير ذي جدوى ، لأن البيئة التكنواتصالية الجديدة وفضاءاتها الاتصالية المفتوحة، لا تعترف بالحدود ولا الجغرافيات ولا بمنطق السيادات التقليدية ، ولا حتى بسيادة القانون أحيانا سواء في أبعاده الدولية أو الوطنية أو المحلية.

ويمكن استحضار هنا، الجدل العلمي حول الضوابط القانونية والمعايير الممارساتية للحق في الاتصال في البيئة الاتصالية الرقمية عامة، والتنظيم القانوني للصحافة والإعلام الإلكتروني خاصة ، إذ تثير قضية التنظيم والتأطير القانوني للممارسة الإعلامية في الصحافة الإلكترونية والإعلام الجديد إشكالية جوهرية وهواجس معرفية عميقة سيما في ظل التطور المذهل والمستمر للفضاء السيبراني . ترتبط هذه الإشكاليات والهواجس المعرفية بمستويات وأبعاد كثيرة منها ما يرتبط ، بالتكتولوجيا الإعلامية والاتصالية في حد ذاتها من حيث مستويات التوطين والانتشار والابتكار والاستخدامات ، ومنها ما يرتبط بالانظمة السياسية ومستويات الحرية والانفتاح فيها ومنها ما يرتبط بالبيئة الثقافية ومدي قابليتها لاستيعاب التعددية الثقافية ولانفتاح على الآخر والتثاقف العبر وطني.

ويتنازع تقنين الممارسات الاتصالية ، والصحافة والإعلام الإلكتروني والميديا الجديدة عامة ، اتجاهات متباينة تختلف باختلاف المصالح والأهداف المرجوة من الفضاء السيبراني . ولكن يبرز اتجاهان رئيسيان يختلفان في الرؤية والأهداف والاستراتيجيات والمصالح القومية والاستراتيجية ، يتصدر الاتجاه الأول الذي يرافع وينتصر لصالح تحرير الانترنت من كل اشكال الرقابة وضمان التدفق الحر للمعلومات والاتصالات الولايات المتحدة الأمريكية وبعض شركائها الاستراتيجيين ، أما الاتجاه الثاني والذي يدعو إلى تقنين التدفقات الاتصالية عبر الفضاء السيبراني للتمكن من مراقبة المضامين وعقلنة الاستخدامات وكذا الحفاظ على حقوق الملكية الفكرية والأدبية على المؤلفات والمنتوجات الفكرية والمصنفات الفنية والموسيقية ، فتتزعمه أوروبا ، وبين هذين الإتجاهين المهيمنين يتواجد اتجاهات فرعية تطالب بالتقنين العقلاني ، أي تحرير المعرفة والانتاج الفكري كتراث إنساني ، وتقييد ومراقبة كل المعلومات والأفكار الهدامة التي تهدد أمن واستقرار الدول والحكومات ، وتهدد هوياتها الثقافية وأمنها الفكري وهذا ينطبق على الكثير من الدول النامية والدول الانتقالية غير المنتجة للمضمون الاتصالي السيبراني والمستهلكة له.

وانسجاما مع أطروحات القانون الدولي الإنساني ، حاول صناع القرار في الجزائر ، إحداث مواكبة تقنية وفنية وتشريعية للفضاء الاتصالي السيبراني العالمي، وتواصل الدولة جهودها لاستكمال البناء التنظيمي للتصدي للفوضى الاتصالية ، ومخرجاتها المتمثلة في مجموعة من الأوبئة الالكترونية، كالتدفقات المستمرة للمحتويات التضليلية والأخبار الكاذبة والمعلومات الملفقة، علاوة على نشر سموم التطرف والعنصرية والعصبية، وخطابات الكراهية والتمييز في الفضاء الاتصالي الالكتروني. وهذا الإجراء يهدف إلى التحكم في ظاهرة انتشار الكراهية والتعصب في الفضاء الافتراضي والذي تروج له مواقع إلكترونية وصفحات عبر شبكات التواصل الاجتماعي، وأحيانا تأخذ مسارات خطيرة تهدد النشيج الاجتماعي والأمن الثقافي في الجزائر.

يبحث هذا المقال عن الاجابة على الإشكالية التي تنطلق من السؤال الأساسي التالي : كيف ساهمت الفضاءات الاتصالية الرقمية في الإنتاج المكثف والنشر المتسارع للكراهية الرقمية ؟ كيف فاقمت الفضاءات الاتصالية الرقمية مخاطر وتهديدات الكراهية بنقلها من المخيال للممارسة ومن التمثل للتجسيد؟ وكيف يمكن الاستثمار في استراتيجيات التمكين المجتمعي والتحصين الثقافي والتشريعي ، لأنسنة العيش المشترك والتصدي لوباء الكراهية الرقمية الفتاك والعابر للأوطان ؟

1. **أركيولوجيا خطاب الكراهية وتجليات الكراهية الرقمية في بيئة الأنترنت :**

يصعب في هذا المقام استحضار المعاني والدلالات، المفهومية السياقية للكراهية وخطاب الكراهية ، سواء من حيث تباين السياقات السوسيوثقافية لظهوره وتحولاته، وتعدد أشكال وأساليب ممارسته ، أو من حيث الوسائل والوسائط الاتصالية لنقله وتداوله، علاوة على صعوبة استقراء أبعاد خطاب الكراهية الفلسفية والمعرفية، وتفكيك بنياته الفكرية والنفسية، وتفسير وتأويل تأثيراته في البنى العقلية الفردية والسوسيوثقافية. لكن يمكن القول أن الكراهية نمت وتفاقمت ، وانتشر خطاب الكراهية بشكل واسع ومكثف، تزامنا وتماشيا مع تحول الوسيط الاتصالي لهذا يرى بعض الباحثين أن خطابات الكراهية عبر الشبكات السوسيورقمية تقع في قلب المعتركات المفاهيمية.(Monier, 2021, p. 9)

لكن التتبع الأركيولوجي أو الحفر المعرفي -إذا صح لنا استعارة واحد من المفاهيم الأساسية للمنهج الأركيولوجي لميشيل فوكو ، في مقاربته لتحليل الخطاب بشكل عام . يحيلنا إلى أن نشأة خطاب الكراهية، يرجع إلى تراكمات المظالم الاجتماعية ، وتضارب المصالح الفردية والجماعية أفقيا وعموديا ، وتبعات الصراع من أجل السلطة والنفوذ وانتزاع الاعتراف السوسيوثقافي. وتعددت الجهود الأكاديمية، لبلورة مفهوم علمي للكراهية بالشكل الذي يواكب سياقات ظهوره، وأشكال ممارسته وتحولات دلالاته ، تزامنا مع مختلف الفضاءات الاتصالية لتمرير وتداول هذا الخطاب .

ولقد لاحظ المفكر زكي الميلاد ، أن المجال التداولي لمفهوم الكراهية في الدراسات النفسية والفكرية والسياسية والتاريخية بصورة عامة، يعد حديثا ويرجع الاهتمام الواسع به على الأغلب إلى العقد الأخير من القرن العشرين مؤكدا أنه حين حاول البحث عن تعريف علمي واصطلاحي لمفهوم الكراهية في المعاجم والكتب لم يجد ذكرا له واعتبره نقص بحاجة لاستدراك. ويؤكد الميلاد أن هذا المفهوم يوصف في الأساس انه ينتمي لعلم النفس لكن وبعد البحث ، تاكد انه لم تدرج الكراهية كمفهوم مستقل ضمن قائمة التعريفات المتصلة بهذا الحقل والقريبة منه كالعدائية ، العدوانية ، والغضب والعنف..مضيفا أنه "حين حاولت البحث عن تعريف لغوي لمفهوم الكراهية وجدت ان معاجم اللغة القديمة على ثرائها وغناها اللغوي والاشتقاقي ، كلسان العرب لابن منظور ، أو معجم مقاييس اللغة ، لأحمد بن زكريا، وأساس البلاغة للزمخشري.. وجدت أنها لا تسعفنا بشيئ ، ولا تقدم لنا إضافة مهمة حيث عرفت المصدر كره باشتقاقات عديدة لا تكاد تقترب من مفهوم الكراهية غلا بقدر بسيط للغاية. وتكتفي بالاحالة على الاشتقاق من الفعل كره والكره عكس الرضا والحب. يضيف أما المفاجاة المدهشة فكانت في النقص الفادح للدراسات والمؤلفات التي تناولت فكرة الكراهية في المجال العربي. (الميلاد، 2008)

وكان الأكاديمي بوجمعة رضوان أصل بشكل معرفي عميق لمستويات فهم وتجلي خطابات الكراهية ، وتعمق في البحث عن المفهوم في الفكر القديم والحديث، مع ربط نموه وتفاقمه بالأساس بالأدوار المأساوية للإعلام. إذ أنتج الفلاسفة –حسبه_ تعاريف كثيرة للكراهية ، على غرار ديكارت ، الذي يرى بأن الكراهية هي إدراك أن هناك شيئا سيئا في مجتمع ما ، مع الرغبة في الانسحاب بعيدا عنه. إلى أرسطو الذي قال بأن الكراهية ، هي الرغبة في إبادة الكائن المكروه. إلى دافيد هيوم الذي يعتبر الكراهية شعور غير القابل للاختزال ولا يمكن تحديد سبب الكراهية على الاطلاق ، وغالبا ما يؤدي إلى تدمير الكاره والمكروه معا. (رضوان، 2020، صفحة 7)

وتحيل الجهود العلمية ، التي حاولت دراسة ظاهرة خطابات الكراهية ، إلى مختلف أشكال العنف المادي والرمزي والاحتقار والتحقير والاذلال ، والحقد والبغض ، بغرض الحاق الضرر المادي أو المعنوي ضد الآخر المختلف . فيتمظهر في أشكال متعددة ومتنوعة من الأقوال والأفعال والسلوكيات المعادية والعنصرية الرافضة والمنفرة من الآخر ، سواء كان هذا الآخر فردا أو جماعة ، أو مؤسسة أو دولة ، أو فكرة ، أو معتقد أو ديانة أو ثقافة أو سلوك أو عادات وتقاليد.

وخطاب الكراهية عامة ، قد يشمل مجموع الممارسات والأحاسيس والانطباعات والسلوكيات التي يفصح عنها شخص أو مؤسسة أو هيئة عبر أي وسيط اتصالي ، ليمارس به العنف المادي أو الرمزي أو الاثنين معا ، ضد شخص أو مؤسسة أو هيئة ، وقد يطال خطاب الكراهية الأحياء والأموات وحتى الأشياء المادية ذات الرمزية الثقافية والحضارية ، كالتماثيل والآثار المادية للحضارات السابقة. لهذا يقال

بأن خطاب الكراهية يحيا رغم موت ممارس الكراهية. ويخلص الأكاديمي بوجمعة رضوان للقول على لسان الفيلسوف خوسيه أورتيغا "أن الكره هو القتل الافتراضي والرمزي ..وهو الرغبة في إزالة الكاره للمكروه بشكل راديكالي ". مؤكدا أنه وبناء على الكثير من المنطلقات النظرية والفلسفية والأخلاقية ، يتفق المنظرون على ضم اللاتسامح ، والاقصاء والتشدد والتطرف والتكفير والاغتصاب والتعذيب والقتل ودعوى القتل ،، كله ضمن أشكال التعبير عن الكراهية. (بوجمعة رضوان ، ص13).

أما الكراهية الرقمية فهي مجموع البنى النصية التعبيرية والتفاعلية، المجسدة كلاميا (شفويا) أو لغويا (نصوص مكتوبة) أو سمعيا بصريا (فيديوهات) عبر مختلف الحوامل والوسائط الاتصالية الرقمية ، والتي تكون مشحونة بأفكار ومعاني ودلالات وإيحاءات ، عنيفة أو أو حتقارية أو عنصرية أو تمييزية ، وتمارس مظالم اجتماعية وثقافية اتجاه الأفراد أو الجماعات أو الهيئات والمؤسسات أو الدول. ويحيل مفهوم الكراهية الرقمية أو خطاب الكراهية في الشبكات السوسيورقمية إلى كل اشكال التعبير التي تنشر أو تبرر الكراهية العرقية أو كراهية الأجانب ، معادة السامية وكل اشكال الكراهية المؤسسة على عدم التسامح. (Monier, 2021, p. 12)

وتعرف هيئة الأمم المتحدة خطاب الكراهية في وثيقتها المسماة استراتيجية الأمم المتحدة وخطة عملها بشان خطاب الكراهية ، بعد التأكيد على عدم وجود تعريف له في القانون الدولي : "أي نوع من التواصل الشفهي أو الكتابي أو السلوكي ، الذي يهاجم أو يستخدم لغة ازدرائية أو تمييزية بالاشارة إلى شخص أو مجموعة على أساس الهوية . وبعبارة أخرى على أساس الدين أو الانتماء الاثني أو الجنسية أو العرق أو اللون أو الأصل أو نوع الجنس أو أحد العوامل الأخرى المحددة للهوية. وهذا الخطاب كثيرا ما يستمد جذوره من مشاعر التعصب والكراهية التي يغذيها في الوقت نفسه ، ويمكن في بعض السياقات أن ينطوي على الاذلال ويؤدي غلى الانقسامات". (المتحدة، 2019، صفحة 2) في الحقيقة هذا التعريف ضيق ولم يواكب الفضاءات الاتصالية الرقمية المفتوحة ، التحولات العميقة في الوسائط الناقلة لخطابات الكراهية والبيانات الضخمة التي تتضمنها أو تشير إليها.

ولقد اقترح مجلس أوروبا تعريف خطاب الكراهية بأنه "جميع أشكال التعبير التي تنشر أو تحرض أو تشجع أو تبرر الكراهية العرقية أو كره الأجانب، أو معاداة السامية أو التعصب أو غير ذلك من اشكال الكراهية المبنية على التعصب بما فيها التعصب المعبر عنه بالنزعة القومية والاعتداد بالانتماء الاثني والتمييز والعداء للأقليات والمهاجرين والسكان من أصل مهاجر. (للدراسات، 2021، صفحة 6)

وتعتبر كل أشكال التمييز من أهم الروافد المغذية للكراهية ، لهذا حرص القانون الدولي الانساني في تنصيصه على مكافحة هذه الأوبئة ، على إيرادهما معا وتباعا ، باعتبار التمييز باب من الأبواب الواسعة التي يتدفق عبرها الكراهية.

وتعرف لجنة الحقوق المدنية والسياسية بهيئة الأمم المتحدة في دورتها 37 المنعقدة سنة 1989 التمييز بانه "أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد أو تفضيل يقوم على أساس أي سبب كالعرق او اللون أو الجنس او اللغة أو الدين أو الراي السياسي أو غير السياسي أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الثروة أو النسب أو غير ذلك ، مما يستهدف أو يستتبع تعطيل أو عرقلة الاعتراف لجميع الاشخاص على قدم المساواة، بجميع الحقوق والحريات أو التمتع بها أو ممارستها. (للدراسات، 2021، صفحة 6)

ويعرف التمييز بأنه المصطلح القانوني المستخدم في المواثيق والعهود الدولية، لتعريف أي حالة يجري فيها استثناء أو تقييد أو تمييز لشخص أو لجماعة على أساس العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الاثني. بما يؤدي إلى الانقاص من تمتع هؤلاء بحقوق الانسان أو يقيد لهم الاعتراف بها". وفي السياق الصحفي يمكن أن يتم ذلك عبر تأطير الأشخاص أو المجموعات بصورة سلبية بناء على هويتهم، وبغرض نشر الكراهية تجاههم أو التحريض عليهم. وقد لا يمارس التمييز في القصص الصحفية دائما بشكل متعمد، لكن على الصحفي أن يكون على التزام عال بالمعايير المهنية في إعداد المادة الصحفية من أجل تجنب الوقوع في التمييز أو الحض على الكراهية". .وخطاب الكراهية في الإعلام يكون كذلك يجب أن يكون متعمدا وموجها لغاية نشر أو ترويج أو حتى تبرير الكراهية تجاه جماعة عرقية أو قومية أو أي شكل من أشكال الكراهية المبنية على التعصب. لذا فإن خطاب الكراهية يختلف عن خطاب التمييز ، فالأول

يستلزم وجود نية مبيتة بالكراهية اتجاه جماعة محددة، بعكس خطاب التمييز الذي يمكن أن يرد في القصص الصحفية دون إدراك من الصحفي أو المؤسسة الاعلامية لأسباب عدة كقلة الخبرة في المعايير المهنية الضامنة للموضوعية الصحفية أو عدم فهم الصحفي لسياق القصة التي يعمل عليها. (للدراسات، 2021، صفحة 5)

لكن بالمقابل، هناك من يرى في هذه الاجراءات التي في ظاهرها تشريعية تنظيمية وفي باطنها عقابية، أنها في الواقع تدابير سياسية لاحتواء الفضاء الاتصالي والسيطرة على مكوناته الفاعلة خاصة وأن هذا الفضاء يشكل البديل الحر للتعبير التعددي، والمناقشة الديموقراطية لقضايا الشأن العام خاصة مع الانغلاق الاعلامي والعودة القوية للرقابة السلطوية على وسائل الاعلام المختلفة. ولقد حذرت الأمم المتحدة من نزعة الأنظمة الشمولية لكبح حرية التعبير وتكميم الأفواه باسم محاربة الكراهية. فالأمم المتحدة تقود جهودا لمكافحة التمييز وخطاب الكراهية، وتولي ضمن استراتيجيتها الجديدة اهتماما، بالاعلام التقليدي ووسائل التواصل الاجتماعي، وهنا تأتي دور المؤسسات الاعلامية في تطوير مدونات السلوك المهني والمبادئ التي تحث الصحفيين على تجنب التمييز والحض على الكراهية اثناء ممارسة عملهم. لكن ما تخشاه هذه المؤسسات أن تستغل بعض الحكومات مكافحة التمييز وخطاب الكراهية ذريعة للحد من حرية التعبير والتدفق الحر للمعلومات عبر قوانين غايتها المعلنة تنظيم العمل الإعلامي. فوجود قوانين فضفاضة ودون تعريف واضح للتمييز أو لخطاب الكراهية، قد يجعل أي عمل صحفي عرضة للاستهداف والمساءلة من السلطات ولا سيما في الدول غير الديموقراطية.

وفي هذا الإطار أكد الأمين العام للأمم المتحدة أن "التصدي لخطاب الكراهية لا يعني تقييد حرية التعبير أو حظرها. بل يعني منع تصعيد خطاب الكراهية ، بحيث يتحول إلى ما هو أشد خطورة خاصة إذا بلغ مستوى التحريض على التمييز والعدوانية والعنف وهو أمر يحظره القانون الدولي.

2. الكراهية ظاهرة واحدة بممارسات متعددة وسياقات متباينة ووسائط متجددة :

الكراهية ظاهرة بشرية وممارسة سلوكية أنتجتها تضارب المصالح الفردية والجماعية ، يمكن استحضارها في أشكالها البسيطة ضمن جماعات الأفراد أو ضمن العلاقات البين فردية أو المتعدية لمجموعة الأفراد. كما يمكن استحضارها في أشكالها المركبة والمعقدة وتمارس على مستويات عليا. والتي تبرز في أشكال أنساق تواصلية ممنهجة التدبير والتخطيط ومحكمة التنفيذ ومحددة الأهداف والغايات. وقد يتورط في ممارسة الكراهية ، كيانات سياسية أو مؤسسات سياسية واقتصادية بهدف الربح ، أو قد تمارس الكراهية كيانات وجماعات اجتماعية لتحقيق مجموعة من الأغراض الاجتماعية أو تمارسها تشكيلات سياسية بغرض التموقع وتجيش الحشود للمرور على سذاجتها إلى التموقع وتحصيل النفوذ ، وللوصول إلى السلطة أو البقاء فيها.

لكن أخطر أشكال هذه الكراهية ، هي التي تفتعلها الجماعات والعصب المتنازعة على السلطة على مستوى مختلف البنى الهيكلية للدولة ، وتسخر لها مؤسسات الدولة وأجهزتها الادارية وهياكلها العلمية والاعلامية . وقد تكون صناعة هذه الكراهية موجهة للداخل للسطرة على الرأي العام داخليا ، وتوجيه اهتماماته لقضايا ثانوية وصرف انتباهه عن بعض القضايا الجوهرية ذات المصلحة العامة والمشتركة.

وقد توجه بعض الدول تصنيعها للكراهية ، لمنافس أو عدو خارجي ، فتتبلور في أشكال حروب سيبرانية ، تجهز لها فرق متخصصة ومتعددة الاختصاصات ، تقنية وفنية ونفسية واجتماعية وسياسية. ويطلق البعض على هذا الفرق التي تقود الحروب السيبرانية ، الكوموندوس الرقمي ، وبعضها ينعتها بالذباب الالكتروني ، كتحقير لهذه الممارسات ، التي تخلق تشوهات مزمنة في العقل الجمعي وتلوث فضاء التعايش الانساني ، بخلق ثقافة الصراع وتأجيجه ، ليتحول إلى كراهية رقمية ، تطال الأفراد خاصة

الشخصيات العامة ، كما تطال البنى المؤسساتية المختلفة ، خاصة المؤسسات السيادية ومؤسسات إنتاج الوعي التحرري في أبعاده الوطنية والانسانية.

ولقد وجدت ظاهرة الكراهية في البيئة الاتصالية الرقمية البيئة الخصبة لنموها وانتشارها المذهل خاصة في أوقات الأزمات ، فتلاشي مفهوم الرقابة ببعديها السلطوي والاجتماعي في الفضاءات الاتصالية المفتوحة ، وارتفاع مستوى الحريات الفردية والجماعية على نحو يوحي بدمقرطة الاتصال ، وحالات التماهي الفردي والجماعي مع استحضار الذات والتعبير عنها كشكل وجودي جديد ، يعوض عن التغييب القسري للوجود وللذات الثقافية والفكرية، خلال سيادة الفضاءات الاتصالية التقليدية، التي هيمنت عليها الدولة وهياكلها المؤسساتية ، وأخضعتها لترساناتها القانونية . مما حفز الأفراد والجماعات لرفع مفعول الكبت والافصاح دون رقابة ولا تفكير عقلاني في الكثير من الأحيان ، عن أفكارهم وأرائهم وتصوراتهم ومعتقداهم . لكن هذا الانفجار في الحريات والعشوائية التعبيرية سينتج عنها ، سوق اتصالية فوضوية ، وتخلق ضجيج كلامي يغرق العقل والحكمة في ركامات التعصب والدوغمائية ويخنق الأصوات الثقافية الداعية والداعمة لقيم العيش المشترك والأنسنة.

ومن الصعب التحقيب لأركيولوجيا الكراهية في السياق الجزائري ، لكن بذورها السامة ، زرعتها مختلف الحركات الاستعمارية ، وغذاها الاستدمار الفرنسي بشكل رهيب ومزمن. فالسياسات العنصرية المركزة والممنهجة والمظالم الاجتماعية والثقافية المدمرة ، التي خلفتها العقيدة الكولونيالية القائمة على التمييز والتفريق بشعارات فرق تسد، ستخلق تشوهات ثقافية في بنية التفكير الفردي والجماعي. هذه التشوهات ستغذي ظهور وتشكل كيانات اجتماعية وسياسية بمنطلقات جهوية ومناطقية ، وبخلفيات عرقية وهوياتية تتغذى وتنمو من الفكر العنصري والتمييزي ، كوقود للكراهية لكبح أي مشروع مجتمعي ، وإضعاف العقل الجمعي خاصة العلمي والاعلامي من تحقيق اي توافق سياسي يفضي ، لبناء دولة الحق والقانون ومأسسة الدولة وترشيد نهجها في البناء والتحديث.

وتتعدد أساليب ممارسة الكراهية وتتنوع أشكال ممارسة السيطرة عبرها خاصة في استقطاب الرأي العام والتأثير فيه وتوجيه اهتماماته. وتتفاقم هذه الظاهرة المرضية والخطيرة في المجتمعات المغلقة ، التي يسود فيها أنظمة سياسية غير ديموقراطية وتزيد حدة ممارسة الكراهية في أوقات الأزمات والاضطرابات السياسية .

كما تنمو وتزدهر هذه الممارسات المستندة للقبلية والعروشية والانتماءات الحزبية الضيقة خلال الحملات الانتخابية ، كشكل من أشكال تماهي الأنظمة مع ما تصوره كتحول ديموقراطي ، من خلال رفع مستويات الحريات العمومية والاعلامية ، فتظهر التشكيلات السياسية سواء كأفراد أو جماعات بنيوية استثمارها البشع في كل اشكال الإثارة السياسوية لتحريك الكتل الناخبة الصامتة أو خلاياها الفكرية النائمة في تخوم وهوامش المجتمع. فيتحمس الخطاب السياسي في استحضار ، مفاهيم المشحونة بطاقة ظاهرها تنويري يستحث على اليقظة ، والنهوض من غفلة فوات قطار التنمية المحلية. بتوظيف مفاهيم ومصطلحات ذات شحنات انفعالية تنتهي بانتهاء الموعد الانتخابي. على شاكلة ، يجب وضع للتهميش ، منطقتنا محقورة ، مهمشة ، ورجالاتها مقصيين...إلخ. ويمارس هذا الخطاب نوع من السطوة الثقافية على الأفراد والجماعات، ويحرك فيهم دوافع انفعالية ضيقة الأفق.

كما تمارس الكراهية حتى في أوقات العادية وفي الفضاءات الثقافية والعلمية ، بسبب تضارب المصالح وطغيان الأنانية والانتهازية ، للحفاظ على المناصب والمكاسب . فيتم افتعال صراعات فارغة ولأسباب واهية ، لاستبعاد الكفاءة واستقطاب الجميع للانضمام لفلك الولاءات الانتفاعية لإسكات كل الأصوات المقاومة ثقافيا لكل اشكال الرداءة والتسيير اللاداري الحداثي وفقا لمقاربات علمية تستثمر بقوة في العقل المبدع والكفاءات النزيهة.

ويمكن استحضار بعض مؤشرات هذه الكراهية في الفضاء الجامعي ، كتشكيل تكتلات براجماتية بتحالفات ظرفية ، تنتهي بنهاية المصلحة ، وتتجدد بمباشرة تكتلات جديدة بمصالح جديدة . هذه التراكمات ستوسع من دوائر الانتهازية ، ويستحيل الحياد في ظلها ، فهذه الممارسات تضطر بالجميع

للبحث عن تموقعات ضمن هذه التكتلات التي ستقبل بالتضحية بكل شيئ بما في ذلك قيم العلم والأخلاق والشرف من أجل استمرار مصالح ضيقة

وستتسبب هذه الممارسات في انكماش العقل العلمي ، مقابل تنامي وتضخم واتساع جغرافية الجهل الأكاديمي ، وما يترتب عنه من اساليب متعددة لممارسة الكراهية ، ومشتقاتها من التآمر والخداع والتلون الموقفي والنفاق . ومع مرور الوقت سيتشكل هذه التوجه كنزعة علموية ثقافوية . بينما تبقى فئة قليلة تقاوم عدم الانجراف الانصهار ضمن موجات هذه التيارات الجارفة ، وتمانع الانصهار في بوتقة اللاعقل والعدمية العلمية.

ساهمت مجموعة من العوامل التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية في مفاقمة خطابات الكراهية في السياق السوسيوثقافي الجزائري . ولقد لعبت القوى الكولونيالية ، وخاصة الاستدمار الفرنسي على حد قول مولود قاسم نايت بلقاسم ، أدورا كبيرة في هذا التفكيك الاقتصادي والاجتماعي على حد تأكيد الهواري عدي للبنى الذهنية للعقل الجزائري في جميع أبعاده ، كشكل من أشكال تمهيد الأجواء وتهيئة المناخ لاحكام السيطرة وذلك باستدامة التشوهات الثقافية المختلفة ، سيما تلك المبنية على الجهوية والعرقية الهوياتية. ويمكن استحضار العديد من الشواهد والمؤشرات ، عن ممارسة الكراهية في تاريخ الدولة الوطنية، ... قبل استعراض نماذج من ممارسات الكراهية في الفضاء الاتصالي الجديد وعبر مختلف وسائط التواصل الاجتماعي التي تقفز على المعايير القيمية والأخلاقية وتقفز على الضوابط التقليدية في الممارسة الاتصالية، سيما تجاوز إكراهات الزمان والمكان والثقافة الاجتماعية.

ولم تضع الجزائر المستقلة ضمن أولوياتها ، التصدي واجتثاث هذه الأوبئة الثقافية ، التي ظلت كقنابل موقوتة وظلت كرواسب ثقافية تكبح أي انطلاقة لتجسيد مشروع المجتمع وبناء الدولة الوطنية المنشودة ، خارج قفص ألغام الاحتلال التقليدي وخارج أطر الصراع السياسي ، التي ترهن القوى الوطنية ، وتقصيها وتستبعدها إلى خارج دوائر الصراع ، مما أفرغ الصراع من الأنساق الثقافية والفكرية التي تطعمه وتغذي الاتجاهات العقلانية فيه ، فيسمح بالانتقال من التسييج الدوغمائي للعقل الفردي والجماعي لتحرير ثوري للوعي الفردي والجماعي ، وبالتالي الانتقال من حالات الجمود والانحباس لحالات التطور والديناميكيات الخلاقة . وهذه الوثبة سيساهم في تحقيقها التحول الثوري من تسييس الثقافة وأدلجتها ، إلى تثقيف السياسة وعقلنتها.

3. من الكراهية إلى الكراهية الرقمية؛ التحولات في فضاءات الممارسة ووسائط التجسيد :

1.3 بروز سلطة المستخدم والتحول من إعلام الكراهية إلى الكراهية ضد الإعلام :

ساهمت وسائل الاعلام وعبر مختلف مراحل تحولها ، في الصناعة والنقل والتداول المكثف لخطابات الكراهية وأخرجتها من الحدود الضيقة لممارستها إلى عوالمها الواسعة ، كما نقلتها من أشكالها البسيطة البين فردية ، لتصبح أكثر تعقيدا وأكثر تشابكا وتهديدا لمختلف البنى المجتمعية والمؤسساتية ، مما فاقم من خطورتها وضاعف من تهديداتها . ولقد ناقش العقل العلمي وشخص مجموعة من الخصائص الكثيرة والمتعددة لوسائل الاعلام التي تمارس الكراهية ، كالدعاية والتضليل ، العنصرية والتطرف ونشر الأكاذيب ، واختلاق الخلافات وتضخيم الاختلافات . وتبين مختلف تقارير الرصد الإعلامي حول الممارسة الإعلامية في المنطقة العربية ، استمرار وسائل الإعلام في إيقاظ أو إنتاج مشاعر العنصرية والقبلية والجهوية والتطرف الديني والسياسي ، لدى فئات واسعة من الجماهير وهو وضع يعرف تعقيدا أكبر ، خاصة مع الأزمات السياسية الناجمة عن الأحادية الفكرية الرافضة للتنوع الاجتماعي والثقافي والديني واللغوي الني تعرفه مختلف المجتمعات. (رضوان، 2020، صفحة 15)

فوسائل الاعلام المختلفة، والتي شكلت وعبر مختلف المراحل والتحولات ، الفضاء الرحب للتبادلات الثقافية والتفاعلات الرمزية، ونقلت هذه التفاعلات الثقافية من الحدود الضيقة للجماعات الاجتماعية ، إلى الفضاءات المجتمعية فتحولت مع مرور الوقت ، لتجاوز نطاق المنطقة والجهة لتعطي لها بعدها الوطني ، وبعده تطورت وسائل الاعلام لتعطي هذه التفاعلات الثقافية ، بعدها الانساني عبر الوطني. لكن هذا التحول لم يكون بريئا بل انتقل من الخضوع للقوى المجتمعية المحلية ، ليصبح في يد

القوى والأنساق الوطنية المهيمنة سياسيا واجتماعيا وثقافيا قبل أن ينتقل للقوى العبر الوطنية ، التي تنزع للنفوذ والهيمنة والسيطرة خارج الأطر الاستعمارية التقليدية. فتحولت وسائل الاعلام لوسائل للغزو الثقافي والاحتلال الناعم للعقول وأدوات للإكراه والسيطرة على الشعوب.

فعلى مستوى الدولة القطرية ، أدى الاستحواذ على وسائل الإعلام واحتكار تملكها وتوظيفها الأداتي ، لدعم السلطة المركزية الحاكمة بمؤسساتها وأنساقها المهيمنة ، سياسيا وأمنيا وثقافيا واجتماعيا واقتصاديا . أدى إلى إقصاء فئات وشرائح واسعة من المجتمع، وحرمانها من التعبير عن ذاتها ، والتواصل والتفاعل مع مكوناتها الثقافية . وأدى هذا الاقصاء إلى تنامي الشعور بالتهميش والدونية ، مما خلق صراعات ثقافية ، بين ثقافة المركز وثقافات الأطراف أو كما تسميها مدرسة الدراسات الثقافية الثقافات الفرعية. فاحتدم الصراع ، بين من يمتلك ويتحكم في المنظومة الإعلامية ، وبين من لا يمتلك ويتعرض لمضامين ومحتويات لا يرى فيها صورته ولا تجسد تمثلاته وتصوراته للوجود بل ويعتبر في منظور السلطة الحاكمة متلقي سلبي ، يتم إفراغ فيه كم هائل من الرسائل السياسية والثقافية التي تتركه خاضعا ، ممتثلا للرسائل والأوامر والنواهي التي تريدها السلطات عبر شيفراتها التي تطبع بها الخطابات الاتصالية والمحتويات الاعلامية المختلفة.

لكن وبالمقابل ، تنامي الوعي الفردي والجماعي ، وتزايد الرصيد الثقافي والفكري والمعرفي للأفراد والجماعات ساهم في انزياح هذه النظرة الستاتيكية والأداتية الاستغلالية للجماهير ، التي اكتسبت صفة الجمهور النشط ثم المبدع على حد توصيف إيمانويل كاستلز ، جمهور يفهم الرسائل الاعلامية والخطابات الاتصالية ، انطلاقا من خلفيته الثقافية وخبراته في الحياة ، وهذا الطرح سبق وأن نبه غليه رواد مدرسة برمنغهام ، سيما ريتشارد هوغارت وبعده ستيوارث هول في نظريته الثورية التشفير وفك التشفير ، وبعده ريموند وليامز في دراسته الاثنوغرافية على السياق المنزلي في تلقي الخطاب الاعلامي.

إذن التحول العميق للوعي النقدي الفردي والجماعي ، مقابل استمرار أنظمة الهيمنة في ممارسة التضليل الاعلامي عبر ما يسميه بيير بورديو العنف الرمزي ، ولد وبالمقابل عنفا رمزيا مضادا من الجماهير ، التي انتقلت من التهكم وتكذيب وسائل الإعلام ، إلى التهجم عليها وممارسة العداء ضدها ، عبر مختلف الفضاءات التعبيرية المتاحة لها سيما الفضاءات العمومية التقليدية . إذ تبين أنها تستثمر كل التجمعات الصغيرة والكبيرة ، والمناسبات الاحتجاجية ، لتفرغ شحناتها الانفعالية ، وتصب غضبها على وسائل الإعلام التي تريد التلاعب بعقولها وتضليلها عن معرفة الحقيقة. ويمكن استحضار العديد من الشواهد ، من مسيرات الحراك الشعبي في الجزائر ، التي بعثت برسائل واضحة وشديدة الدلالة وعميقة الطرح وكثيفة المعاني ، لرفض الدعاية والتضليل الذي يمارسه الصحافة ووسائل الاعلام الاذاعية والتلفزيونية العمومية والخاصة. لكن جنحت الجموع البشرية الضخمة للتهجم على بعض الوسائل الإعلامية ، ووظفت تعابير عنيفة ، وشعارات مشحونة بالغضب والألم ، كشعارات ، صحافة وإعلام العار ، وشعارات مدوية في المسيرات صدحت بها حناجر مختلف الفئات وعبر مختلف المسيرات.. وطال هذا العداء والكراهية الصحفيين ، ورفعت ضدهم شعارات ، يا الصحافة يا الشياتين ، يا الصحافة يا المذلولين.

ووجدت الكراهية المضادة اتجاه الصحافة ووسائل الاعلام والصحفيين ، في البيئة الاتصالية وشبكات التواصل الاجتماعي المختلفة ، وسائط اتصالية وأدوات ، لاطلاق الهجمات المضادة اتجاه كل من يتعاطف أو تنسجم طروحاته مع خيارات النظام السياسي ، فتحولت صفحات الكثير من مستخدمي الفايسبوك سواء حسابات فردية أو مجموعات، إلى فضاء اتصالي شعبوي مفتوح تتدفق عبره المحتويات التضليلية والأخبار الكاذبة والمحتويات الملفقة ، وخطابات الكراهية ، ووتحولت منصات شبكات التواصل الاجتماعي إلى منصات لإطلاق هجمات عنيفة وعبرات مشحونة بالغضب اتجاه كل ما يرمز للسلطة ، وطال هذا العنف والكراهية الرقمية كل من تنسجم أطروحاته ,افكاره مع خيارات السلطة كحلول للخروج بالبلاد من مأزق الأزمة السياسية الخانقة. وبالمقابل لجأ المتعاطفون والمقتنعون بخيارات السلطة ، لممارسة الكراهية والعنف ضد من يتهجمون على خيارات السلطة .

والخطير في الأمر أن الكراهية انتقلت من ممارستها العمودية عبر وسائل الاعلام التقليدية ، إلى ممارسة أفقية وعمودية في ظل شبكات التواصل الاجتماعي ، وهذه الكراهية الرقمية ستغذي تراكم هوة الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة ، كما ستراكم تغذية الصراعات والنزاعات بمنطلقات جهوية وعرقية وعنصرية ، وبالتالي تحمل تهديدات صريحة وخطيرة للنسيج الاجتماعي وتغذي الهشاشة المؤسساتية القائمة .

2.3 الكراهية الرقمية (السائلة) وتدفقاتها عبر الفضاءات الرقمية :

تتدفق خطابات الكراهية في البيئة الاتصالية الرقمية وعبر مختلف وسائطها المتعددة ، عبر ممارسات أكثر تحررا وبأشكال سلسة سريعة ولامتناهية ، ومن مصادر متعددة ، أفرادا وجماعات ، ومن داخل الوطن ومن خارجه . ولقد نقلت وسائط الاتصال الجديدة خطابات الكراهية من حالاتها الكامنة في تخوم وهوامش المجتمع ، ومن شكلها الأحادي المعروف المصدر والواضح الاتجاه ، لتنقله لأشكاله الظاهرة والتعبير الاستعراضي عنه ، وبالتالي نقله من الصوت الواحد للتعددية أو لأصواته المتعددة ، ومن التمثلات في المخيال الفردي والجماعي للتعرض والممارسة في البيئة الرقمية.

ولقد ساهمت مجموعة من العوامل النفسية والسوسيوثقافية في تغذية روافد هذه التدفقات الاتصالية الرقمية ويمكن هنا استحضار مقاربة زيغموند باومان حول الكراهية السائلة . فبعدما كانت الكراهية تمارس عبر الإكراه المادي ، كالتجويع ، أو التعذيب الجسدي والفيزيولوجي ، والاقصاء الاجتماعي ، والتهميش الثقافي ، أصبحت الكراهية تمارس عبر فضاءات اتصالية رقمية.

وحسب الملاحظات التأملية لبعض الأكاديميين ، فمع انتشار الوسائط الجديدة للإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي ، ازدادت فضاءات نشر الكراهية اتساعا ، ومعها أصبح العمل الإعلامي ، يتأثر بها بشكل أو بآخر ، خاصة مع سيطرة نزعتي الإثارة والدعاية ، في معظم الوسائل الإعلامية ، ومعها أصبحنا أكثر من أي وقت مضى ، مطالبين بالتذكير وبالدعوة للتمسك ، بالقيم المهنية للصحافة ، كالتمسك بالحقائق ، والروح الانسانية واحترام الآخرين والشفافية والإقرار بالأخطاء ، وهي مبادئ أساسية ينبغي أن يلتزم بها الصحفيين والفاعلين السياسيين والاجتماعيين ، بما في ذلك مستخدمي الوسائط الاجتماعية ، لكن هذا السلوك لابد أن يكون نتاج تنشئة على الأخلاقيات ، وعلى الالتزام بالأخلاقيات السياسية والإعلامية العمومية. (رضوان، 2020، صفحة 27)

ولقد سمحت الفضاءات الاتصالية الرقمية المفتوحة ، من استقطاب القوى المهمشة في نطاق الفضاءات المجتمعية والمؤسساتية التقليدية ، وحفزها الفضاء الاتصالي المفتوح ، على الظهور والتعبير ونقل الأفكار والآراء وتداولها في الفضاء الاتصالي الرقمي ، وبالتالي رفع تراكمات مفعول الكبت . هذه التدفقات الاتصالية ، خلقت الكثير من الصدمات الثقافية ، سيما وأن الأفراد والجماعات ، نشأوا على الوصاية الأبوية داخل أنظمة اجتماعية مغلقة وقمعية وتربت داخل منظومات تربوية بأنساق ثقافية مغلقة ومسدودة الأفق العقلي ، وداخل أنظمة سياسية دكتاتورية لا تسمع إلا لصوتها ولا ترى إلا صورتها وتمثلاتها الميتاسوسيوثقافية.

وإذا كان بعض الصحفيون والكثير من مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي ، يختفون وراء أقنعة الوطنية تارة أو وراء التصدي لظاهرة الظلامية الدينية المتطرفة أو التصدي لظاهرة العلمانية الاستئصالية المتطرفة ، كمبررات للوقوع في المحظور ، وممارسة الكراهية ، فهذا كما يؤكده الأكاديمي رضوان بوجمعة ، مبررات إيديولوجية وليست مهنية ، ولا تجد أي تأسيس أخلاقي ولا حقوقي ولا مهني ، فلا يمكننا مواجهة الفاشية بأساليب فاشية ، لأن القيام بذلك هو إنتاج لفاشية جديدة . (رضوان، 2020، صفحة 32) واستدامة عن قصد أو غير قصد لخطاب الكراهية.

4. الكراهية الرقمية واستراتيجيات التمكين والتحصين في البيئة الاتصالية الرقمية

تحول خطاب الكراهية عامة والكراهية الرقمية ، وانبعاثاته السامة والمدمرة عبر مختلف الفضاءات الاتصالية الرقمية ، إلى ظاهرة مقلقة وهاجس كبير ، بات يؤرق المجتمع الدولي ويهدد بتقويض جهود التعايش الإنساني . ولقد لفتت هيئة الأمم المتحدة وعبر مختلف مؤسساتها إلى تنامي

مخاطر ظاهرة الكراهية عبر وسائط الإعلام الجديد والشبكات التواصلية والمنصات الالكترونية الرقمية. حيث حمل تصدير استراتيجية الأمم المتحدة وخطة عملها بشأن خطاب الكراهية ، "تعصف بالعالم موجة عارمة مثيرة للقلق من كراهية الأجانب والعنصرية والتعصب ، بما في ذلك تزايد معاداة السامية ، وكراهية المسلمين واضطهاد المسيحيين ، وأصبحت وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من اشكال الاتصال تستغل ، كمنابر لنشر التعصب ، وما فتئ يتنامى زحف حركات النازيين الجدد ومؤيدي أيديولوجية تفوق العرق الأبيض ، أما الخطاب العام ، فبات يستخدم كسلاح لتحقيق مآرب سياسية في شكل خطب تؤجج المشاعر وتتسبب في وصم الأقليات والمهاجرين واللاجئين والنساء وكل ما يسمى الآخر ، وتجريدهم من إنسانيتهم. .. والكراهية ليست ظاهرة معزولة ، أو مجرد أصوات مدوية لعدد قليل من الناس يعيشون على هامش المجتمع ، فتيار الكراهية بصدد التحول إلى ظاهرة عامة ، تسود في الديموقراطيات الليبرالية كما تتفشى في الأنظمة الاستبدادية على حد سواء ، ومع انهيار كل قاعدة من قواعدنا الأساسية تهتز أركان إنسانيتنا المشتركة. (المتحدة، 2019، صفحة 1)

وتضمنت هذه الوثيقة الأممية رؤية استراتيجية للتصدي ومواجهة خطاب الكراهية ، وبلورت خطة عمل بأهداف اجرائية تتمثل في : أولا ، تعزيز جهود الأمم المتحدة في التصدي للأسباب الجذرية والعوامل المحركة لخطاب الكراهية ثانيا: تمكين الأمم المتحدة من صوغ استجابات فعالة لأثر خطاب الكراهية على المجتمعات.

مع التأكيد على أن التدابير المتخذة ، تتماشى مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الانسان ، سيما الحق في حرية الرأي والتعبير . وتسترشد هذه الاستراتيجية بالمبادئ التالية : (المتحدة، 2019، صفحة 3)

1-مراعاة الاستراتيجية وأساليب تنفيذها للحق في حرية الرأي والتعبير ، فالأمم المتحدة تدعم تعزيز التواصل لا تقييده، باعتبار ذلك الوسيلة الأساسية لمواجهة خطاب الكراهية

2-وضع مسؤولية التصدي لخطاب الكراهية على عاتق الجميع –الحكومات والمجتمعات والقطاع الخاص-

3-اضطلاع هيئة الأمم المتحدة ومواكبة للتحول الرقمي ، بدعم جيل جديد من مواطني التكنولوجيات الرقمية بهدف تمكينهم من التعرف على خطاب الكراهية ونبذه والتصدي له .

4-الاجتهاد في تحصيل المعرفة للعمل بفعالية ، ولتحقيق ذلك يتطلب الأمر تنسيق جمع المعلومات وإجراء البحوث بشأن الأسباب الجذرية الكامنة وراء خطاب الكراهية ودوافعه والظروف المنتجة له.

ويتطلب حسب نفس الوثيقة ، تحقيق هذه الأهداف ، التزامات رئيسية ، كرصد خطاب الكراهية وتحليله ، ومعالجة الأسباب الجذرية الكامنة وراء خطاب الكراهية والوقوف على عوامله المحركة له والجهات الفاعلة فيه. مع إشراك ودعم ضحايا خطابات الكراهية ، مع العمل على تعزيز الشراكات مع وسائل الإعلام الجديدة والتقليدية ، من أجل التصدي للسرد الذي يقوم عليه خطاب الكراهية وتعزيز قيم التسامح وعدم التمييز والتعددية وحرية الرأي والتعبير ، إضافة إلى الحرص على مواكبة الابتكارات التكنولوجية وتشجيع المزيد من البحوث بشأن العلاقة بين إساءة استخدام شبكة الأنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي في نشر خطاب الكراهية. إضافة إلى لفت الإهتمام إلى قضية جوهرية ، وهي استخدام التعليم كأداة في مواجهة والتصدي لخطاب الكراهية ، وذلك باتخاذ الاجراءات اللازمة في قطاعي التعليم النظامي وغير النظامي ، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتشجيع القيم والمهارات التي تصب في إطار التعليم من أجل المواطنة العالمية وتعزيز الدراية الإعلامية والمعلوماتية ، أي تشكيل وعي نقدي في تلقي محتويات المتدفقة عبر الفضاءات الاتصالية الرقمية ، واكتساب كفاءات مهارية في الاستخدام الآمن لها. مع التشجيع على غقامة مجتمعات مسالمة ، وشاملة للجميع وعادلة من أجل معالجة الأسباب الجذرية لخطابات الكراهية ، وهذا يستدعي إذكاء الوعي بشأن احترام حقوق الإنسان وعدم التمييز والتسامح والتفاهم إزاء الثقافات والأديان الأخرى ، فضلا عن المساواة بين الجنسين ، في سياقات العالم الرقمي والتشجيع على الحوار والتفاهم بين الثقافات والعقائد والأديان. فضلا عن الاستخدام الاستراتيجي للفضاءات الاتصالية لمعالجة خطاب الكراهية والتخفيف من حدته (المتحدة، 2019، الصفحات 3-4)

وتحاول الجزائر على غرار المجتمع الدولي ، مساوقة هذه الاستراتيجية لتنظيم الفضاءات الاتصالية الرقمية سيما ممارسة الحق في الاتصال عبر شبكات الإعلام الجديد ، والاعلام الالكتروني ، في الاتجاه الذي يدعم جهود التصدي للكراهية في بيئة الأنترنت. ويمكن قراءة نزعة الدولة الجزائرية في مناهضة خطاب الكراهية والتمييز ضمن بعدين أساسين ، بعد داخلي وبعد خارجي. فالبعد الخارجي يتساوق مع القانون الدولي الإنساني ، الرامي في بنيته المضامينية الشكلية إلى إحلال السلام العالمي وتعزيز آليات الأمن الانساني والعيش المشترك ، وعرف القانون الدولي الإنساني تطورا تشريعيا مهما في اتجاه تجريم وردع خطاب الكراهية والخطاب التحريضي. وهذا التطور استند على روح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتنص المادة 2 من الجزء الثاني من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية "تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد باحترام الحقوق المعترف بها فيه ، وبكفالة هذه الحقوق لجميع الأفراد الموجودين في إقليمها والداخلين في ولايتها، دون تمييز بسبب العرق ، أو اللون أو الجنس أو اللغة، أو الدين أو الرأي سياسيا أو غير سياسي ، أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الثروة أو النسب أو غير ذلك من الاسباب. وتنص المادة 20 "تحظر بالقانون آية دعاية للحرب ، تحظر بالقانون أية دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية تشكل تحريضا على التمييز او العداوة او العنف. (المتحدة، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 16 ديسمبر 1966.، 1966) تجدر الإشارة إلى تعدد وتنوع الجهود التشريعية والآليات الدولية لمناهضة كل أشكال العنف والكراهية والتمييز ، كالاتفاقية الدولية للقضاء على كل أشكال التمييز العنصري ، اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة 1979 ، كاتفاقية مناهضة التعذيب ، اتفاقية منع الإبادة الجماعية ، إلخ. لكن تبقى هذه الآليات عاجزة ، ورهينة توفر الإرادة لدى الدول الكبرى لتجسيدها.

وهذا الطرح ينسجم مع العقيدة الجزائرية الرافضة لكل أشكال الاستعمار والعنف المادي والرمزي ضد الشعوب فهي ترفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وتدعو للحوار والحل السلمي لمختلف النزاعات والصراعات السياسية. وهي عقيدة تأسست عليها الدولة الجزائرية ، واستمدتها من كفاحها الثوري وضالها المرير ، لنيل الاستقلال من المستدمر الفرنسي. أما البعد الثاني والمتعلق بالجهود الوطنية لتكريس منظومة الحقوق والحريات الأساسية للمواطن ، ومواجهة خطاب الكراهية والتمييز . فيمكن القول ، أن هناك نظريا مواكبة تشريعية ، مع محاولات وجهود ونضالات لافتكاك الحقوق وتكريسها تدريجيا ، مع الإقرار ببعض العقبات ، التي تراكمت بسبب الاتجاه الأحادي والسلطة الأبوية التي فرضها النظام السياسي ، في بدايات الدولة الوطنية ، التي أنتجت ثقافة مجتمعية رجعية متغلقة ومنكفية على ذاتها ، وحرمت تحرير العقول الفردية والجماعية ، للانخراط الثقافي في مشروع المجتمع المفتوح والملاحظ استمرار النظام السياسي الحاكم ، في مقاربته التقليدية ذات الطابع الوصائي على الأنساق المجتمعية رغم التحولات العميقة التي تفرضها الفضاءات الاتصالية الرقمية ، التي حررت الأفراد والجماعات ، وفتحت أفاقا لا محدودة للإطلاع والمعرفة العميقة للحريات السياسية والمدنية والثقافية ، والتعطش لممارستها بحرية.

وبالتالي فالمقاربة السلطوية الاستعلائية، في التعامل مع الكراهية السائلة والمتدفقة عبر مختلف وسائط الاتصال الرقمية والمتعددة المصادر الداخلية والخارجية ، قد لا تحقق الأهداف الكبرى والاستراتيجية في تأمين الفضاء الثقافي الجزائري ، واستدامة التعايش الانساني المشترك لمختلف فئات الشعب مع مختلف عناصر البنى الثقافية الوطنية ضمن أفق جغرافي غير قابل للتفكيك والمفاضلة. فالسلطة السياسية ، لا تزال تتعامل مع السوفت وارد بالهارد وار ، أي أن الدولة الجزائرية وصناع قرارها ، لا يزالون يتعاملون مع الغزو الناعم بآليات التصدي الصلبة كسن القوانين وتسخير مؤسسات الدولة وأجهزتها الردعية لقمع الجرائم الالكترونية والأوبئة الثقافية المختلفة.

ورغم ضرورة التأكيد على أهمية هذه الخطوات في تحقيق الأمن السيبراني الوطني والتضييق على تدفقات خطابات الكراهية ، وحماية الوطن والمواطن من هذه الهجمات المستهدفة لإضعاف القوى العقلية والفعاليات الفكرية وتفكيك البنى الثقافية الصلبة.

إلا أنه يجب لفت الانتباه إلى أن هذه الآليات ، ستبقى لوحدها عاجزة ، إلذا لم نقارب الأمن الثقافي من منظوره الشامل، عبر خلق تنمية شاملة واستدامة الحوكمة المؤسساتية للدولة.
تدارك المخاطر السيبرانية في البيئة الرقمية ، مرهون بتجاوز خطابات الكراهية ، وهذا لن يكون إلا ببناء الانسان وتهيئة كل الظروف والشروط ليس ليمارس حياته فقط ولكن ليعيش إنسانيته الكاملة وغير المنقوصة.
ويجب هنا التأكيد على رسم استراتيجية واضحة المعالم ومحددة الأهداف للتحول الرقمي كمواكبة فعلية وتجديد مدروس لخرائط التفكير الفردية والجماعية وانعاش اليقظة المؤسساتية الفكرية والمعلوماتية. وتهيئة شروط هذا التحول ، كتكريس ثقافة التربية الاعلامية والتربية الرقمية كروافد ثقافية لبناء الوعي النقدي في التلقي للمضامين الرقمية والمحتويات المتدفقة عبر مختلف الوسائط الالكترونية المتعددة.
ولقد أفرجت الدولة الجزائرية على مجموعة مؤشرات ، توحي بالوعي بالمخاطر المحدقة بالنسيج الاجتماعي وبتوفر الإرادة السياسية لمواكبة التحولات العميقة في الوعي المجتمعي ، وتحيق التعاون عبر تجسير الهوات الموجودة بين مختلف فئات الشعب ، سيما نخبه العلمية المتنورة رغم قلتها وتشتتها وتشظي أفكارها ، وكذا البنى المؤسساتية المختلفة. لمضاعفة الجهود أولا لإعادة بناء الثقة كأرضية للعمل المشترك ، والذهاب نحو ترشيد نهج دمقرطة الدولة بتحقيق التوافقات السياسية الممكنة كأرضية لتعزيز الحريات العمومية وتكريس الحقوق الاجتماعية المسلوبة وتحقيق العدالة الاجتماعية المغيبة
ويمكن استحضار بعض مؤشرات هذه الجهود على المستوى المادي سيما ما تعلق بمراجعة الترسانة القانونية وتحيينها لمواكبة الطفرة الاتصالية ، وذلك بتنظيم الاعلام الالكتروني ، وتجريم خطابات الكراهية عبر الأنترنت.
إذ ورغم أن السلطة السياسية في الجزائر ، ظلت تسترشد بالقانون 09-04 المؤرخ في 05 غشت 2009. والمتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الاعلام والاتصال ومكافحتها. في التعامل مع التجاوزات المرتكبة بوسائل الاتصال الالكترونية خاصة وسائط التواصل الاجتماعي وتأخرت عن سن قانون الاعلام الالكتروني ، كما نص عليه القانون العضوي المتعلق بالإعلام 2012. ورغم أن مواد هذا القانون تحيلنا لمختلف صنوف الجرائم الالكترونية، التي تستغل الوسيط الاتصالي الرقمي لارتكابها، كجرائم التحريض والقذف والسب والتجريح والقرصنة الالكترونية، والارهاب الالكتروني.
لكن يبقى هذا القانون قاصرا في المواكبة الاجرائية والجزائية لمختلف المخالفات أو الجرائم التعبيرية المرتكبة في الفضاء الاتصالي الرقمي، عبر شبكات التواصل الاجتماعي أو مختلف المنصات والمواقع الالكترونية الرقمية، سواء الاخبارية أو العامة أو حتى الصفحات الفايسبوكية والوسائط المتعددة.

ويعتبر القانون 20-05 المتعلق بالوقاية من التمييز وخطاب الكراهية ومكافحتهما ، الصادر في الجريدة الرسمية العدد 25 بتاريخ 29 افريل 2020. خطوة كبيرة والأولى من نوعها ، كرد فعل من المشرع الجزائري، للتحرك للتصدي لمكافحة الكراهية والأخبار الكاذبة. ولقد عرف المشرع الجزائري التمييز في هذا القانون بأنه "كل سلوك يقوم على أساس الجنس أو العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الإثني أو اللغة أو الانتماء الجغرافي وينص على أن العناصر المكونة لتجريم خطاب الكراهية تتعلق بجميع "أشكال التعبير التي تنشر التمييز أو تحرض عليه أو تشجعه أو تبرره أو تلك التي تعبر عن الاحتقار أو الإذلال أو العداوة أو الكراهية أو العنف".

ولقد صادق مجلس الوزراء على هذا القانون في 23 فيفري 2020. "واعتبرت وكالة الأنباء الجزائرية قانون الوقاية من التمييز وخطاب الكراهية ومكافحتها سندا تشريعيا قويا للتصدي لهذه الظاهرة التي أخذت أبعادا مقلقة، دفعت بالسلطات العليا للبلاد وعلى رأسهم رئيس الجمهورية، إلى السعي لمعالجتها وصيانة الوحدة الوطنية بكل مكوناتها. وأن سن هذا القانون يعد أحد أبرز المكاسب التي اجتهدت السلطات في تحقيقها في ظل تفشي هذه الظاهرة لا سيما مع تحول بعض منصات التواصل الاجتماعي إلى فضاءات لنشر مقالات مسيئة لأسس ومقومات الوحدة الوطنية والانسجام المجتمعي.

وأضحت بعض مواقع التواصل الاجتماعي تنشر مضامين وخطابات الكراهية والازدراء والنعوت المشينة اتجاه شخص أو فئة من المجتمع وذلك لاعتبارات جهوية واثنية ودينية و شخصية. ونقلت وكالة الأنباء الجزائرية تأكيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، أن هذا القانون جاء ردا على محاولات تفتيت عبر شبكات التواصل الاجتماعي ، وأن حرية التعبير لا تعني حرية السب والشتم والقذف وزرع الكراهية". وهو الطرح الذي أكده وزير العدل حافظ الأختام بلقاسم زغماتي ، بأن هذا القانون سيكون له "الأثر المباشر في الحد من تفشي مختلف ظواهر وأشكال التمييز وخطاب الكراهية في بلادنا وسيكون له دور كبير في أخلقة الحياة العامة، والحد من جرائم الكراهية والتمييز التي ترتكب يوميا عبر مختلف منصات التواصل الاجتماعي. (واج، 2020)

كما تم استحداث بموجب هذا القانون، مرصد وطني للوقاية من التمييز وخطاب الكراهية، وهي هيئة وطنية تتمتع بالاستقلال المالي والإداري، توضع لدى رئاسة الجمهورية، تتمثل مهامه في رصد كل أشكال التمييز وخطاب الكراهية، ووضع الإستراتيجية الوطنية للوقاية من التمييز وخطاب الكراهية كإجراء وممارسة وقائية. سيما في الفضاء الاتصالي الرقمي المفتوح، الذي يسمح بتدفقات الأخبار الكاذبة والتضليل سواء من الداخل أو الخارج، وما تحمله هذه الممارسات من تهديدات ومخاطر على الأمن الثقافي للمجتمع والدولة.

ويضطلع المرصد حسب القانون بمهام تتمثل أيضا في التقييم الدوري للأدوات القانونية والإجراءات الإدارية في مجال الوقاية و مدى فاعليتها و إنجاز الدراسات و البحوث في مجال الوقاية فضلا عن تطوير التعاون وتبادل المعلومات مع مختلف المؤسسات الوطنية والأجنبية العاملة في هذا المجال. ويتشكل هذا المرصد من كفاءات وطنية يختارها رئيس الجمهورية، وممثلي المجلس الوطني لحقوق الإنسان و المجلس الأعلى للغة العربية و المحافظة السامية للأمازيغية والهيئة الوطنية لحماية وترقية الطفولة والمجلس الأعلى للأشخاص المعوقين وغيرها من الهيئات.

كما تضمن القانون وضمن أفق أخلقة الحياة العامة، وضع استراتيجية وطنية لنشر ثقافة التسامح والحوار ونبذ كل أشكال العنف في المجتمع، وكذا اعتماد آليات لليقظة و الإنذار المبكر عن أسباب مختلف الأمراض الثقافية والأوبئة الالكترونية، يمر إعدادها و تنفيذها عبر إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص. وتضمن القانون مقاربة عقابية بإجراءات ردعية، يمكن أن تصل لتسليط عقوبات على مرتكبي هذا النوع من الجرائم التعبيرية (خطاب التمييز والكراهية) في الفضاءات الاتصالية الرقمية، تتراوح بين ستة أشهر وعشر سنوات سجنا حسب الحالة.

لكن يجب التأكيد في هذا السياق ، أن هناك العديد من التحديات ، التشريعية والتنظيمية الفنية والتقنية تواجه أخلقة الإعلام بشقيه التقليدي والجديد ، وعقبات كثيرة تواجه تشريعات الاعلام الالكتروني وتجويد مخرجاته في بيئة الأنترنت، وبالتالي فالكراهية الرقمية والتي تمارس بشكل مكثف في بيئة الاتصال الرقمية لا يمكن وقفها بالتجريم القانوني فقط ، سيما مع تنامي رعبها الناعم وتفاقم مخاطرها على الدولة والمجتمع. فالفضاء الاتصالي الرقمي في الجزائر، يواجه تحديات كبيرة ومتعددة ، ترتبط أساسا بكيفية الاستخدام العقلاني لمختلف الوسائط الاتصالية في المقام الأول، والتلقي النقدي للتدفقات اللامتناهية للمحتويات الاتصالية التي ترفدها هذه الشبكات التواصلية .

ولعل من بين هذه التحديات المواكبة التشريعية ، حيث شهدت السنوات العشر الأخيرة تركيز الجهود العمومية لإحداث مراجعات عميقة في البنى التشريعية ، بالشكل الذي يؤهلها ، لمسايرة نبض الفضاء الاتصالي الجديد تقنيا ووظيفيا . لأن مكمن القصور في هذه المنظومة التشريعية ، في الاحالة للنصوص التنظيمية والابقاء على الغموض الكبير حول هذا النشاط الإعلامي عبر الأنترنت ، الذي يستدعي قانونا تفصيليا للضبط والتنظيم والتسيير والتأطير سيما في ظل تحول المواطن من متلقي إلى منتج للمضمون الإعلامي الاتصالي عبر الأنترنت . ولقد سارع المشرع لتنظيم ممارسة المهنة عبر

الأنترنت ، لكن أبقى على الكثير من نقاط الظل لم يوضحها . ويتمثل في المرسوم التنفيذي20-332 المنظم للممارسة الاعلامية الالكترونية عبر الأنترنت ، الصادر في الجريدة الرسمية في عددها 70 ، الصادرة في 25 نوفمبر 2020. يحدد كيفيات ممارسة النشاط الإعلام عبر الأنترنت، ونشر الرد أو التصحيح عبر الموقع الالكتروني .

ويعتبر ضعف تدفق الأنترنت من أهم العوائق الفنية والتقنية التي ستواجه إنشاء وتوطين الإعلام الالكتروني في الفضاء الاتصالي الرقمي ضمن النطاق الجزائري. فالاحتكار العمومي لخدمات الأنترنت من خلال المتعامل العمومي، اتصالات الجزائر، وضعف البنية المادية والهيكلية للمتعاملين الخواص سيشكل أهم عقبات تطوير الاعلام الالكتروني، الذي يتطلب تدفقا عال للأنترنت، بما يستجيب لتطلعات المستخدمين والمتصفحين، الذين ينزعون نحو التلقي الاستعجالي للمحتويات الالكترونية ويرفضون الانتظار والتريث وهذا ما يترجمه الشكاوي الكثيرة من مستعملي الأنترنت في الجزائر. كما يتعبر أخلقة الفضاء الاتصالي ومن خلاله المحتويات المتدفقة عبره من أكبر التحديات، سيما وأن هذا الفضاء الاتصالي الرقمي، أصبح يعج بالكثير من الأوبئة الالكترونية، كالتضليل والمضامين والملفقة والأخبار الكاذبة، إضافة إلى حالات الاستقطاب التي تشحن هذا الفضاء بمجموعة من الظواهر والأوبئة الالكترونية ، كتنامي خطابات التمييز والكراهية، والتعصب الافتراضي ، بخلفيات دينية أو جهوية أو لغوية أو عرقية . مما يجعل من أخلقة الاعلام الالكتروني رهان صعب، خاصة في ظل غياب الارادة السياسية ، للانتقال من تحصين سلطة الحكم لتحصين البناء الاجتماعي والمؤسساتي للدولة.

أما الرهان الأكبر فيتمثل في الاستثمار الأمثل في الفضاء الاتصالي، بتغليب الطابع الثقافي عليه، ونشر المحتويات الرقمية الفكرية والعلمية، التي من شأنها الموازنة بين تدفق المعلومات ذات الطابع الاستهلاكي الجماهيري المكثف وبشكل عبثي وسلبي، إلى التدفق التحكمي والذكي للمعلومات والأفكار والأخبار ذات القيمة، مع الحرص على تحويلها لمعرفة مشتركة متداولة في الفضاء التواصلي، والحرص على الانتقال من النقاشات العصبية البيزنطية، لإعمال العقل العلمي والثقافي في المطارحة والمجادلة ضمن توجه منتج للوعي المستنير، ومنتج لقيم التعايش المشترك والأنسنة.

وعبر هذه الاستراتيجية التي تستثمر في بناء الوعي النقدي لدى المتلقين ومستخدمي شبكات التواصل والوسائط المتعددة والمواقع والمنصات الالكترونية، يكون الفضاء الاتصالي الرقمي يستجيب لمقتضيات القوانين والتشريعات التي تنظمه بما يتوافق مع القانون الدولي الإنساني، بالشكل الذي يؤهله ليصبح فضاء للتعاون والتعايش ونشر قيم السلام والتسامح ، وبالتالي يمكن تحويل الاعلام الالكتروني في البيئة الاتصالية الرقمية، من سلاح للهدم لماكنات عملاقة للبناء، والمساهمة الفعالة في التثقيف الجماعي والتأسيس للمقاربات التشاركية في السياسات العامة وصناعة القرارات الاستراتيجية ضمن نزعة ديموقراطية تفاعلية متجددة.

. خاتمة :

يمكن القول ختاما لهذا المقال ، أن الخروج من سياج الكراهية ، يتطلب بناء مجتمع ، متحرر من كل الرواسب الثقافوية التي تكبح نزعته الإنسانية . وبالتالي فالمراجعة التشريعية وتكييف نصوصها لتواكب تحولات الفضاءات الاتصالية الرقمية المفتوحة ، لا تكفي وحدها لجعل المجتمع والدولة والأفراد والجماعات تواكب مهاريا وتقنيا وفنيا وثقافيا هذه الطفرات الاتصالية ، وتساهم في الجهد الانساني، في التأثير في حركية هذه التدفقات بدل الاستسلام لتجاريفها المرعبة المستهدفة للعقل الفردي والجماعي ، عبر النفخ الأعمى في خطابات الكراهية ، بأجنداتها التدميرية الناعمة. وبالتالي بات من الضروري ،

تحقيق تنمية ثقافية شاملة ، بالقبول بحتمية التغيير وبمركزية الإنسان وعبر عقله التعارفي كما طرحه المفكر طه عبر الرحمان ، في بناء الأنساق الثقافية المتسامحة كأرضية لتجسيد مشروع المجتمع المفتوح ، المتقبل للاختلاف والمنتج للبنى الفكرية الرافضة لكل أشكال الصدام ، والصراع والاحتقار ، وبالتالي تحقيق التعارف بين الشعوب والتآلف في تعايشها الثقافي ، ضمن أفق إنساني تعددي ، بعالم واحد وأصوات ثقافية متعددة. كما تجدر الاشارة في هذا المقام، إلى أن فلسفة التشريع الاعلامي، المرتكزة على المقاربة العقابية لم تنجح في احتواء الكثير من الظواهر المرضية، التي أنهكت المهنة الصحفية والإعلامية ، وأفرغتها من مرتكزاتها المهنية ومعاييرها الأخلاقية ، وجعلتها كما الصحفيين ، محل عداء وكراهية ، يمارسها بشكل كثيف مستخدموا شبكات التواصل الاجتماعي. فالردع القانوني قد يعطل مرحليا ، تدفقات خطابات الكراهية عبر مختلف الفضاءات الاتصالية التقليدية والرقمية ، لكن ستعيد الظهور ، والانتشار الكثيف مجددا ، وتعكر صفو العلاقات الاجتماعية، وتشحن حالات الاحتقان مجددا ، تارة باثارة النعرات الجهوية، وتارة بالأدلجة للتاريخ أو الدين ، أو بشن هجومات لفضية الكترونية بخلفيات مناطقية أو هوياتية ، أو التهجم السيبراني على مؤسسات الدولة وكل ما يرمز للسلطة.

وهنا يطرح العقل الأكاديمي بديل التثقيف الاعلامي الرقمي أو التربية الرقمية كجيل جديد أكثر تطورا من التربية الاعلامية، لتشكيل السلطة النقدية الجماهيرية ، وبناء العقل النقدي الرافض للانخراط في معارك الاستقطاب الهوياتي أو الايديولوجي ضمن الفضاءات الرقمية، وترجيح الدعوة للتعايش والتسامح ونشر القيم والمبادئ الداعة لروح الأنسنة والتعايش المشترك ضمن الجزائر الواحدة والموحدة، بتعدديتها الثقافية والسياسية، والتفرغ للرهانات الكبرى التي ضمن أولوياتها ، بناء دولة المؤسسات والحق والقانون، التي تضمن العيش الكريم وترسم أفقا تفاؤليا للجميع.

المصادر والمراجع :

- عمرو محمد عبد الحميد، (2019) ، العداء لوسائل الإعلام التحديات المهنية واستعادة ثقة الجمهور، ط1 ، مصر ، دار العربي.

- بوجمعة رضوان ، (2020) ، خطابات الكراهية في وسائل الإعلام وآليات مواجهتها القانون الدولي الإنساني وأخلاقيات المهنة ، المجلة الجزائرية للاتصال ، مج 19 ، ع2 ، كلية علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر3.

- زكي الميلاد ، (2008) ، الكراهية ..المعنى والمفهوم ، صحيفة عكاظ ، 03 جانفي ، 2008. ع15104. (موقع الاستاذ زكي الميلاد almilad.org تاريخ الزيارة ، 2021/11/22)

- مركز الجزيرة للدراسات ، (2021) ، دليل تجنب التمييز وخطاب الكراهية في الإعلام، قطر.

- هيئة الأمم المتحدة ، (2019) ، استراتيجية الأمم المتحدة وخطة عملها بشأن خطاب الكراهية

-Monier, Angeliki , annabelle seoane, nicolas hube , et pierre leroux , (2021) , discours de haine dans les reseaux socionumeriques , Mots les langues du politique (en ligne) ,125 , consulte 21/11/2021. ENS editions.

-Organisation internationale de la francophonie , (sd), ghide pratique lutter contre de discours de la haine dans les medias audiovisuels .